

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### مقدمة:

لم يعد التحول الديمقراطي نهجاً اختيارياً تنتقيه الجماعة السياسية طوعاً من بدائل أخرى لمباشرة شئون الحكم بل إن اتساع نطاق الديمقراطية في العالم، ليس فقط في بلاد أوروبا الشرقية، والتي كانت تقع تحت وطأة النظم الشمولية، وتحررت منها تماماً، ولكن أيضاً في بلاد العالم الثالث، والتي شرعت في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية بخطوات متدرجة. تلك الديمقراطية التي تنهض على مجموعة من القيم، أهمها، سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية تكوين الأحزاب السياسية في إطار التعددية، والانتخابات الدورية النزيهة كأساس للمشاركة الجماهيرية في اختيار ممثلي الشعب وتداول السلطة.

وفي الوقت الذي تنادى مؤسسات الدول بتحقيق العدالة الاجتماعية إلا أنها تناست أن من أهم شروط تحقيق العدالة الاجتماعية هو مشاركة المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تحقيق تقدم المجتمع، وهو ما يعنى أن التمكين السياسى ضرورة للتمكين الاجتماعى والاقتصادى، ولذلك فإن مفهوم التمكين يرفض أية أسباب مادية أو فلسفية لاستبعاد قطاعات كبيرة من مواطنى أى مجتمع فى المشاركة فى عمليات التنمية، ويشدد على أن الفقراء فقراء لأنهم يفتقدون مدخل الوصول إلى هيكل القوة فى المجتمع، ويؤكد هذا المدخل تبعاً لذلك، أن القضاء على الفقر والتهميش يستلزم أن يكون لدى الفقراء القوة لدفع النظام لاستحضار حاجاتهم والعمل على تحقيقها، وتمكينهم (نساءً ورجالاً) لكى يشاركوا فى صنع وتنفيذ القرارات الأساسية التى تتعلق بحياتهم<sup>(١)</sup>.

غيرأن الواقع المعيش من ركود الحالة السياسية، وصمت الشارع العربى على كل تلك الهزائم السياسية والعسكرية ما هو إلا نتيجة طبيعة ومنطقية لممارسة تلك الأنظمة المستبدة، وللقمع الشديد الذى يُمارس ضد ذلك الشارع وبخاصة ضد طلائعه المثقفة، ومن نتائج حكم هذه الأنظمة المستبدة والقمعية أن تحول الشعب العربى إلى شعب مثقل بالهموم السياسية والمعيشية ومخاوفه الأمنية، وأصبح غير قادر على مواجهة مشاكلها التنموية فضلاً عن الهيمنة الاستعمارية، فالنظم الاستبدادية تقتل فى شعوبها إرادة التفكير والإبداع، وتوجد مجتمعاً متأزماً

(١) أمانى مسعود: المهمشون والسياسة فى مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 43.

أسير الاستبداد<sup>(١)</sup>. إن إشكالية الاستبداد بالرأى وعدم القدرة على تقبل الرأى الآخر والتشردم الفكرى المؤدى إلى الانقسام أصبحت صورة مألوفة فى المجتمع العربى المعاصر حيث غدت إشكالية وعقبة حقيقية على طريق تحقيق وحدة شاملة للأمة<sup>(٢)</sup>

وقد أجريت دراسة على الشباب العربى تحت رعاية الأمم المتحدة، وتم طرح استبانة تتناول أهم القضايا فى الدول العربية على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 13 - 17 عاماً من أربع عشرة دولة، كان أهم نتائجها: ذكر ( 8% ) فقط المشاركة السياسية كمشكلة، وأن الغالبية (51%) من بين الشباب العربى الأكبر سناً عبروا عن رغبتهم فى الهجرة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا، وتلك الرغبة فى الهجرة من قبل الطلاب الذكور تشير بوضوح إلى عدم اقتناعهم ورضاهم عن الظروف التى تعيشها بلادهم، وقد يكون ذلك دليلاً أيضاً على نقص التربية المدنية فى البلاد العربية إذا كان الصغار لا يعتقدون أن لديهم المعرفة والمهارة الضرورية لإحداث التغيير من أجل الأفضل داخل المجتمع<sup>(٣)</sup>

وقد أكدت دراسة محمد أبو خليل (1990) أن طلاب المرحلة الثانوية يعانون من نقص شديد فى المعرفة بحقوق المواطن وواجباته فى المجتمع المصرى، وتدنى معارفهم فى القضايا السياسية الداخلية والخارجية، وتدنى مستوى مشاركتهم فى الأنشطة المدرسية<sup>(٤)</sup>، وأشارت دراسة نجلاء راتب (1990) إلى انتشار السلبية واللامبالاة والأناية وعدم الحرص على المال العام فى معظم تصرفات وسلوكيات طلاب المراحل المختلفة - وخاصةً الثانوية - فضلاً عن عدم الاكتراث والاهتمام بقضايا ومشكلات المجتمع السياسية أو الاجتماعية<sup>(٥)</sup>

كما كشفت دراسة كمال نجيب (1992) عن قصور واضح فى دور المدرسة متمثلاً فى تدنى المعلومات والمعارف التى يتناولها الطلاب عن المجتمع وقضايا ومشكلاته وتحول اتجاهاتهم السياسية إلى نوع أكثر إحباطاً، فضلاً عن تدنى مستوى المهارات السياسية لدى الطلاب، مثل: مهارات البحث والتحليل واتخاذ القرار<sup>(٦)</sup>

---

(١) أسعد عبد الرحمن: فى الاستبداد وأثره فى الوضع العربى الراهن، مشروع دراسات الديمقراطية فى البلدان العربية، اللقاء السنوى الرابع عشر، الاستبداد وحكم التغلب فى أنظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز التجديد العربى، لندن، 2000، ص7.

(٢) مارجريت سيتمان برانسون: التربية المدنية من منظور عالمى، مؤتمر نحو مفهوم عربى للتربية المدنية، الشبكة العربية للتربية المدنية، عمان، 1-4 نوفمبر 2004، ص.ص 19-20.

(٣) محمد إبراهيم أبو خليل: لتنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1990، ص234.

(٤) نجلاء أحمد راتب: الانتماء الاجتماعى والشخصية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1990، ص211.

(٥) كمال نجيب: المدرسة والوعى السياسى، النيل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1992، ص23.

كما أظهرت دراسة حميدة عبدالعزيز ( 1993 ) بعض الظواهر السلبية والسلوكيات المرضية التي تكشف عن خلل في علاقة الفرد والمجتمع وضعف إحساس الأفراد بالانتماء للمجتمع، ومن تلك الظواهر :

١ - انتشار حالات الإحساس بالاغتراب عن المجتمع لدى كثير من الأفراد، التي أنتجت أنماطاً سلوكية شاذة مثل العزلة والتطرف<sup>(١)</sup>

٢ - انتشار النزعة الفردية والعجز في التأثير الإيجابي الفعال في الحياة الاجتماعية وفقدان الإحساس بالجماعة التي ينتمي إليها<sup>(٢)</sup>

ويعتبر الاعتزاز بالانتماء في شعور الفرد بأنه جزء من كيان اجتماعي يوفر له الأمن الاجتماعي والاقتصادي والعاطفي، ويحترم حقوقه ويمنحه المسؤولية حتى تتحقق ذاته، ويعمل على بناء حاضره ومستقبله، وما ينتج عنه من إطلاق ملكاته الإبداعية وشعوره بأنه مشارك في اتخاذ القرار وفي تنفيذه، وبالرغم من وجود هذا الاعتزاز بدرجات متفاوتة لدى الشباب إلا أن هذا الشعور بدأ في التدنّي خلال الأعوام السابقة<sup>(٣)</sup>

وتشير نتائج أحد الأبحاث إلى أن عدداً كبيراً من التلاميذ والطلاب يفتقدون لثقافة المواطنة، والميل تجاه تحمل مسؤولياتها، وتؤكد على وجوب تبنى المجتمعات لسياسة تربوية لتنمية ثقافة المواطنة، من خلال برامج تعليم تستطيع مساعدة التلاميذ على تعلم ممارسة الديمقراطية وسلوكيات المشاركة من خلال أساليب التعلم الذاتي والتعاوني، وتعلم إدارة الوقت والجهد بفعالية، واكتساب القدرة على إصدار الأحكام والتفكير الناقد<sup>(٤)</sup>

وتؤكد دراسة السيد سلامة ( 1984 ) على أن التنظيم الطلابي بالجماعات المصرية في ضوء اللوائح المنظمة له وفي ضوء العوامل المتصلة بالبيئة الجامعية لم تسهم بشكل فعال في تربية شباب الجماعات سياسياً حيث اختفى النشاط السياسي للطلاب، وتمت تهميش الحركة الطلابية بالكامل بعدة طرق منها : تقسيم السنة الدراسية إلى فصلين، وتحول الطلبة إلى آلات لا

---

(١) حميدة عبد العزيز : أزمة الانتماء وأبعادها التربوية، مجلة التربية والتنمية، س2، ع4، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1993، ص 22.

(٢) عبد الخالق يوسف سعد: المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2004، ص 21.

(٣) شعبان حامد، ونادية حسن: تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2002، ص 125.

علاقة لها بالوطن أو بالعمل الثقافى أو السياسى، مما يمثل أحد مصادر الفراغ السياسى للشباب، ومن ثم لامبالاتهم واغترابهم عن الواقع السياسى والاجتماعى المعاش<sup>(١)</sup>

وأكدت دراسة مصطفى قاسم (2005) انخفاض المعرفة والوعى المدنيى بالمبادئ والمفاهيم الداعمة للمواطنة والمشاركة السياسية، وأنه لا يتاح للطلاب المناخ المناسب لممارسة مسئوليات المواطنة والمشاركة المدنية، وتوجد رغبة وميل لدى الطلاب نحو المشاركة الديمقراطية والمدنية ولكن الواقع الاجتماعى والسياسى ي عوق هؤلاء الطلاب ، ويطبعم على وضعية تتسم بالسلبية والانعزال<sup>(٢)</sup>

وفى ضوء هذا الواقع أصبح نشر قيمة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين فى التأثير على مجرى الأحداث، وتنظيم وتفعيل مشاركتهم فى تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التى تؤثر فى معيشتهم وتزيد من معاناتهم، والتأكيد على الاعتزاز بالانتماء والولاء والمواطنة القائمة على القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق والتوازن بينهما يسهم بصورة مباشرة فى الوصول إلى حلول للمشكلات المتنوعة والمتعددة التى يُعانى منها المجتمع<sup>(٣)</sup>

ومن الخطأ الاعتقاد بأن المعركة من أجل الديمقراطية، وتفعيل مشاركة المواطنين بكافة صورها تقتصر على مقاومة القوى المستبدة ومعارضتها ، وإنما يقود هذا الاعتقاد إلى تناسى وإغفال أهمية التربية من أجل الديمقراطية والاعتزاز بالانتماء والولاء والنضال السياسى وتعديل موازين القوى السياسية وبناء مجتمع مدنى يتمتع بالاستقلالية<sup>(٤)</sup>، حيث إن التعليم من أجل الإعداد للديمقراطية والمواطنة وتعليم الحرية لا يأتى بالصدفة، بل يحتاج إلى التلمذة على الحرية التى تعتبر من أصعب وأهم أنواع التلمذة<sup>(٥)</sup>

وقد أشارت دراسة سمير عبدالوهاب (1999) إلى أن تحقيق السياق الديمقراطى يتم من خلال توفير فرص حرية التعبير، وحرية الاختيار، والحكم الذاتى، وتوسيع قاعدة المشاركة، وحماية خصوصية الفرد، وتحقيق أمن الفرد وأمن الجماعة، وتوفير فرص الحوار والتواصل لتدعيم قيمة التسامح بين الفرد والجماعة، وتوفير فرص التعامل الحر لتنمية القابلية للالتقاء حول

(١) السيد سلامة الخميسى : التخطيط للتربية لشباب الجامعات فى ضوء الأبعاد السياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى، رسالة

دكتوراه، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1984، ص 160

(٢) مصطفى قاسم: التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية فى المدرسة المصرية ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، 2005، ص ص 203.

(٣) برهان غليون: بناء المجتمع المدنى العربى، ندوة المجتمع المدنى فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1-10/2/1992، ص 146.

(4) Barber, B., Education For Democracy, The Public of Education and Schooling. San Francisco, Hussy Bass publisher, 1997, P.26.

النقاط المشتركة مع أطراف التفاعل، وتجسيد الهدف العام في ترقية الإنسان والمنفعة الإنسانية، وإتاحة العدل وتكافؤ الفرص للجميع وتوسيع قاعدة التجانس داخل الجماعة، وتوفير قاعدة معرفية ومعلوماتية ليكون الحوار والفعل مدعمين دائماً بالمعارف والمعلومات<sup>(١)</sup>

مما تقدم، فإن التربية المدنية تمثل واحداً من الاهتمامات الرئيسة لأي نظام تعليمي، فليست هناك مهمة أو وظيفة أكثر أهمية من إعداد مواطنين متعلمين فاعلين ومسؤولين، فالقيم المدنية والمبادئ الديمقراطية يتم الحفاظ عليها عن طريق المواطنين الذين يمتلكون المعارف والمهارات والميول المرتبطة بها، وفي ظل غياب الالتزام من جانب المواطنين بالقيم المدنية والمبادئ الديمقراطية لا يمكن للمجتمع أن ي تقدم ، ومن الضروري أن يدرك المربون وصانعو السياسة وأعضاء المجتمع المدني ذلك، وأن يطالبوا بدعم التربية المدنية<sup>(٢)</sup>

وتوفر التربية المدنية للطلاب الفرصة لتعلم حقوقهم ومسئولياتهم عن طريق ارتياد العالم السياسي والمدني الذي يعيشون فيه (الحى، المدرسة، المجتمع المحلي، منظمات المجتمع المدني) ومن خلالها يتمكن الطلاب من أن يروا بأنفسهم كيف توضع القضايا على جدول الأعمال العام، وكيف تناقش السياسات العامة، وكيف تصاغ وتنفذ وتقيم. ويتم تشجيع الطلاب على البحث والتشاور والتأييد، ويتعلمون كيف يعملون مع رفاقهم ويفهمون أن حل المشكلات في الديمقراطية يعنى أن يكون المواطنون مستعدين للوصول إلى حلول وسط أو تسويات وتجنب النظر للأشياء على أنها إما بيضاء أو سوداء، وتجنب وضع الأشياء في سياق الفوز بكل شئ أو خسارة كل شئ، فالديمقراطية وإن كانت تعنى شيئاً محدداً، فإنها تعنى المشاركة في السلطة والمسئوليات والمعلومات<sup>(٣)</sup>.

وقد أكدت دراسة هان ي فرج(2004) على أننا لا نستطيع أن نعتمد على مؤسسات المجتمع المدني - وكذا الأسرة - في تعليم المواطنين فضائل المواطنة، فالمواطنون لن يتعلموا تلقائياً كيف ينظمون أنفسهم، ولن يتعلموا تلقائياً كيف يمارسون حقوقهم، ولن يتعلموا تلقائياً كيف يشاركون في المناقشات والحوارات العامة، وبالمثل فإنهم لن يتعلموا عفويّاً كيف يقيمون أداء المسؤولين وكيف يحاسبونهم من خلال تواجدهم ومشاركتهم في هذه المؤسسات، إن قولاً كهذا

(١) سمير عبد الوهاب الخويت: التسلط التربوي والاعترا ب في المجتمع المصري 'دراسة نقدية، مجلة التربية المعاصرة، س 16، ع53، القاهرة، نوفمبر 1999، ص 58 0

(2) Stimmann, M.S., **The Role of Civic Education**, Center for Civic Education, Calabasas, California, September 1998, P.11.

(3) Branson, M.S., **Project Citizen: An Introduction**, Center for Civic Education, Calabasas, California, February 1999, P.13.

يعنى بوضوح أنه يجب على المدارس أن تعلم الصغار كل الفضائل اللازمة والضرورية لبناء وتنمية المواطنة<sup>(١)</sup>.

وقد أكدت دراسة John Patrick (1991)<sup>(٢)</sup> ودراسة هويدا على (1999)<sup>(٣)</sup> على أهمية دور المدرسة فى تنمية الممارسة الديمقراطية لدى الفرد، فالمدرسة لها دور مهم فى التعريف بمبادئ الحياة الديمقراطية وممارستها، وذلك عن طريق إقامة علاقة تشاركية مع شتى المؤسسات التى تضطلع بوظيفة تربية فى المجتمع مثل: الأسرة، ومؤسسات المجتمع المدنى، وسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات حتى تصبح حلقات وصل فعالة فى خدمة مشروع شامل للتربية من أجل الديمقراطية والتنشئة السياسية الصحيحة للتلاميذ.

وقد حددت دراسة Galstone William (2003)<sup>(٤)</sup> ودراسة R.Leming (1994)<sup>(٥)</sup> المهام المدنية للمدارس، فيما يلى:

- التأكيد على الأفكار والمبادئ الضرورية للديمقراطية مثل الدستور، وحكم القانون، ودولة المؤسسات<sup>0</sup>
- أهمية توافر بيئة وثقافة مدرسية تؤدى إلى تنمية المهارات والقيم المدنية لدى الطلاب<sup>0</sup>
- توفير فرص للطلاب للتعبير عن آرائهم من خلال الندوات والمنتديات والمقالات والصحف المدرسية والمسرح<sup>0</sup>
- التركيز على النتائج المدنية مثل نزعة الطلاب للتصويت، والمشاركة المحلية، والتطوع فى مؤسسات المجتمع المدنى<sup>0</sup>
- توفير تعليم نشط يعطى الطلاب الفرصة للاشتراك فى مناقشة القضايا ذات العلاقة بالواقع السياسى والاجتماعى لمجتمعهم<sup>0</sup>

---

(1) هانى عبدالستار فرج: التربية والمواطنة: دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، ع35، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، 2004، ص21.

(2) Patrick, John, Teaching The Responsibilities of Citizenship, **ERIC Digest, House For Social Studies/ Social Science Education Bloomington** , ED 332939, 2003, Pp1-11.

(٣) هويدا على: المجتمع المدنى المفهوم والأركان والإشكاليات، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 36، ع1، المركز القومى للبحوث الاجتماعية، القاهرة، يناير 1999، ص ص 71-156.

(4) Galston, W.A., Redirect Civic Education to Spur Political Involvement, **Education Digest**, **ED.11551765**, Nov.2003, Pp.1-23.

(5) Leming, R., We The People: The Citizen and Constitution. **ERIC Digest, House For Social Studies/ Social Science Education Bloomington** ,ED 406265, 2002, Pp.1-9.

- التعاون بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات المحلية لإعطاء الطلاب فرصة الممارسة الفعلية للقيم المدنية<sup>0</sup>

- إمدادهم بالمعرفة المدنية الداعمة للقيم الديمقراطية، وتمكنهم من فهم مصالحهم المدنية وتيسر لهم اندماجهم فى الحياة السياسية والاجتماعية<sup>0</sup>

ولا تقتصر مهمة الاهتمام بالتربية المدنية على المدرسة فقط بل أن مؤسسات المجتمع المدني تسهم فى تنمية التربية المدنية باعتبارها آلية ومحفل لتعميق الممارسة الديمقراطية ومبادئ الثقافة المدنية وأبرزها الحوار، وإدارة الخلاف سلمياً، وقبول الآخر، والعمل كفريق، واتخاذ القرار، والاتصال بصناع القرار، وتحمل المسؤولية، باعتبارها ساحة هامة لتطوير قيم الديمقراطية ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات. وتصبح هذه القيم أكثر تجزراً واستقراراً عندما تنشأ وتتأصل نتيجة الخبرة من خلال المشاركة المنظمة فى مؤسسات المجتمع المدني والتمرس على الجدال السياسى وديناميات الوصول إلى اتفاقات وحلول وسط<sup>(1)</sup>

وتتمى مؤسسات المجتمع المدني فى الأفراد ثقافة المشاركة والفاعلية والمبادرة واحترام الآخر والتسامح ونبذ العنف والاعتراف بالتنوع والتعدد، والتي بدورها تشكل سندا اجتماعياً وسيكولوجياً دافعاً لنشاط الأفراد فى المجال السياسى والاجتماعى. ومن جانب آخر يمكن القول: أن مؤسسات المجتمع المدني تشكل وسائط اجتماعية بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة)، تتضمن فاعليتها فى تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة فى المجال العام، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة السياسية الداعمة لمسار التطور الديمقراطى وبناء الدولة الحديثة، وهذه المؤسسات المدنية بتعددتها وتنوع نشاطاتها تسعى إلى توسيع الفضاء السياسى وتدريب المواطنين على العمل الجماعى لتحقيق المصالح الخاصة والعامة وإرساء ونشر وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة الفعالة، ويتعلم المواطنون من خلالها كيف يعبرون عن مصالحهم ويدافعون عنها، وكيف يشاركون فى العملية السياسية والتنمية التى تؤثر على حياتهم<sup>0</sup>

وانطلاقاً من أهمية التربية المدنية، والتأكيد على دور المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني فى تنمية التربية المدنية، تأتى الدراسة الحالية لصياغة تصور مستقبلى لأسس التربية المدنية فى ضوء آراء خبراء التربية وجهود مؤسسات المجتمع المدني.

---

(1) محمد نور فرحات: الدولة والمجتمع المدني العربى: إشكالية العجز والهيمنة، مجلة شئون عربية، ع117، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ربيع 2004، ص 103.